الضمانات السياسية لحقوق الانسان

اولا : الرقابة البرلمانية

- **الاستيضاح البرلماني:** هو مرحلة وسطى بين السؤال والاستجواب، ، وغالباً ما يتم توجيه الاستيضاح في حال عدم القناعة بجواب رئيس مجلس الوزراء أو احد الوزراء عن «السؤال البرلماني الموجه اليه»، ومن قبيل ذلك الاستيضاح بشأن أي من موضوعات حقوق الإنسان. وقد حدد الدستور العراقي لعام 2005 آليات هذه الوسائل الثلاث، وهو ما أكده ايضاً قانون مجلس النواب وتشكيلاته لعام 2018

الضمانات السياسية لحقوق الانسان

اولا : الرقابة البرلمانية

- سحب الثقة(حجب الثقة) : فيتمثل في إنهاء إشغال رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء في الحكومة لتكليفهم الحكومي.
- تعد من أبرز صور الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في حال إرتكابها أفعالا تصل إلى مرحلة فقدانها الأهلية السياسية والتنفيذية للاستمرار في إدارة شؤون الحكومة أو أحد الوزارات.
- ما يوجب سحب الثقة انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته. وقد نظم الدستور العراقي لعام 2005 أحكام سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو اعفاء احد مسؤولي الهيئات المستقلة، وهو ما أكده ايضاً قانون مجلس النواب وتشكيلاته لعام (2018)

الضمانات السياسية لحقوق الانسان

اولا : الرقابة البرلمانية

-مساءلة رئيس الجمهورية: هو من الاختصاصات الرقابية لمجلس النواب، ويتم بناء على طلب من الاغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب.

- يمكن لمجلس النواب اعفاء رئيس الجمهورية بعد إدانته من المحكمة الاتحادية العليا في حالات معينة كانتهاك الدستور والخيانة العظمى

- يتم الاعفاء في احدى الحالات الثلاث الآتية:
- 1. الحنث في اليمين الدستورية.
- 2. انتهاك الدستور.
- 3. الخيانة العظمى.

الضمانات السياسية لحقوق الانسان

اولا : الرقابة البرلمانية

- **التحقيق البرلماني (لجان تقصي الحقائق)** : يقصد به وقوف البرلمان بنفسه على حقيقة موضوع معين أو مدى صحة واقعة معينة، ومن ثم سيكون بمثابة ((الفحص البرلماني)) المباشر لموضوع ما يدخل في صلب عمل الحكومة.

- هو نظام عرفته إنجلترا منذ نهاية القرن السابع عشر.

- يتم التحقيق من قبل لجان برلمانية متخصصة تتمتع بسلطات واسعة من أجل الوقوف على حقيقة الموضوع الذي يجري التحقيق بشأنه.

الضمانات السياسية لحقوق الانسان

التحقيق البرلماني

- إن لمجلس النواب دور رقابي مستقل آخر يتمثل في :-

1-**«طلب مختلف الوثائق والمعلومات والمستندات والمعلومات بشأن أي موضوع»** يتعلق بالمصلحة العامة أو حقوق المواطنين أو تنفيذ القوانين أو تطبيقها، من أي مؤسسة من مؤسسات السلطة التنفيذية والهيئات المستقلة

2- «طلب حضور أي شخص» للإدلاء بالشهادة أو توضيح موقف أو بيان معلومات بشأن أي موضوع معروض على المجلس، كما ان له «القيام بزيارات تفقدية» إلى مختلف المؤسسات وغير ذلك... ومن قبيل هذه المعلومات والزيارات ما يتعلق بالمسائل الخاصة بحقوق الإنسان

الضمانات السياسية لحقوق الانسان

ثانيا : التعددية الحزبية

أن وجود حرية حزبية تؤمن وجود عدد من الأحزاب السياسية في الدولة تعد من أبرز مظاهر ومعالم النظام الديمقراطي في كل العالم، ومن نتائج هذه التعددية الحزبية ان هنالك أحزاباً ستفوز في الانتخابات وتصل إلى السلطة وأخرى ستخسر أو تفوز ولكن لاتصل إلى السلطة.

- ان الاحزاب التي لن تصل إلى رأس السلطة تتحول إلى «أحزاب معارضة»،
  - للأحزاب المعارضة دور هام وفعال في ممارسة الرقابة الفاعلة على أداء الحكومة والسلطة التشريعية.
  - تمارس هذه الأحزاب دورها المعارض والرقابي سواء من داخل البرلمان أم خارجه

الضمانات السياسية لحقوق الانسان

ثالثا : رقابة الاعلام و اثرها في الرأي العام

إن لـ«وسائل الإعلام» دور فاعل في تكوين الرأي العام، بما يوفر ضمانة هامة لتطبيق حقوق الإنسان وصيانة حرياته فهي تقوم بما يلي:-

- ممارسة الدور الرقابي على مختلف مفاصل الدولة والكشف عن العديد من الممارسات التي تخرق هذه الحقوق والحريات.
- نقل هذه الخروقات إلى الجمهور بشكل يؤدي إلى إحراج الحكومات في كثير من الاحيان فيدفعها إلى التراجع عن تلك الانتهاكات.
- دفع السلطة التشريعية في كثير من الاحيان إلى التراجع عن تشريع قانون معين مخالف لحقوق الإنسان وحرياته، تسمى هذه الحالة بـ «ضغط الرأي العام»

نهاية المحاضرة

.

شكرا لحسن استماعكم